الأمم المتحدة

A/HRC/43/64

الجمعية العامة

Distr.: General
20 April 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير – 20 آذار/مارس 2020

البندان 2 و5 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية والأمين العام

هيئات وآليات حقوق الإنسان

الاجتماع السنوي السادس والعشرين للمقررين الخاصين والممثلين الخاصين والخبراء المستقلين، ورؤساء الأفرقة العاملة في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، المعقود في جنيف من 17 إلى 21 حزيران/يونيه 2019، بما يشمل معلومات محدثة عن الإجراءات الخاصة*

تقرير الأمانة

* قدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.

GE.20-05805(A)

2005805

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الصفحة
أولاً –	مقدمة	3
ثانياً –	حقائق وأرقام	3
	ألف – الولايات الجديدة	3
	باء – المكلفون بالولايات	3
	جيم – الزيارات القطرية	3
	دال – البلاغات	4
	هاء – التواصل الإعلامي والتوعية العامة	4
	واو – التقارير والدراسات المواضيعية	5
	زاي – المساهمات في وضع المعايير وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها	6
	حاء – المنتديات والمشاورات وحلقات العمل والاجتماعات الأخرى	7
	طاء – العمل مع هيئات أخرى من منظومة الأمم المتحدة ومع الآليات الإقليمية	8
	ياء – أنشطة المتابعة	9
	كاف – التعاون مع الإجراءات الخاصة	10
ثالثاً –	اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة	12
رابعاً –	أعمال الترهيب والانتقام	14
خامساً –	الاجتماع السادس والعشرون للإجراءات الخاصة	14
	ألف – اللجنة التنسيقية	14
	باء – القضايا المواضيعية وأساليب العمل	15
	جيم – المشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة	18

أولاً- مقدمة

1- يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن نظام الإجراءات الخاصة، ويسلط الضوء على الأنشطة التي اضطلع بها المكلفون بالولايات في عام 2019. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن عمل اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة، ومعلومات مفصلة عن النقاط الرئيسية التي نُوقشت والاستنتاجات التي استخلصت خلال الاجتماع السنوي السادس والعشرين للإجراءات الخاصة.

ثانياً- حقائق وأرقام

ألف- الولايات الجديدة

2- لم ينشئ مجلس حقوق الإنسان أي ولاية جديدة منذ حزيران/يونيه 2017. ويبلغ مجموع عدد الولايات 56 ولاية، منها 44 ولاية مواضيعية و12 ولاية قطرية (A/HRC/43/64/Add.1، الفصل الخامس عشر).

باء- المكلفون بالولايات

3- يشمل نظام الإجراءات الخاصة حالياً 80 منصب مكلف بولاية. وعين مجلس حقوق مكلفاً واحداً جديداً بولاية في عام 2019. وبقي التوازن بين الجنسين مستقرا: ذلك أن 44 في المائة من المكلفين بالولايات الحاليين إناث و56 في المائة منهم ذكور.

4- وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كان 23,75 في المائة من المكلفين بالولايات من دول أعضاء في الأمم المتحدة تنتمي إلى المجموعة الأفريقية، و13,75 في المائة من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و10 في المائة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، و21,25 في المائة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و31,25 في المائة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (A/HRC/43/64/Add.1، الفصل الثاني).

جيم- الزيارات القطرية

5- أجرى المكلفون بالولايات 84 زيارة ميدانية إلى 57 دولة وإقليماً (A/HRC/43/64/Add.1، الفصل الخامس). وفي عام 2019، وجهت دولتان عضوان دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة، وسُجلت خمس دعوات دائمة أخرى، وبذلك بلغ عدد الدول الأعضاء التي وجهت دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة 126 دولة (A/HRC/43/64/Add.1، الفصلان الثالث والرابع).

6- وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كانت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، أي 171 دولة، قد تلقت زيارة واحدة على الأقل من مكلف بولاية. بيد أن 22 دولة عضواً لم يزرها بعد أي مكلف بولاية، منها 6 دول لم تتلق طلب زيارة بعد، و13 دولة لم توافق على الزيارة بعد، ودولة واحدة وجهت دعوة، ودولتان قبلتا الزيارة لكن الزيارة لم تجر بعد (A/HRC/43/64/Add.1، الفصل السابع)[(1)].

(1) ترد معلومات عن حالة جميع الزيارات القطرية التي طلبها المكلفون بولايات وزيارات مقبلة في: https://spinternet.ohchr.org/Home.aspx?lang=en.

7- وأجرى المكلفون بالولايات أيضاً عدة زيارات أكاديمية وزيارات عمل لأغراض منها جمع المعلومات من أجل تقاريرهم ودراساتهم، أو إسداء المشورة إلى الحكومات أو الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

دال- البلاغات

8- في عام 2019، أحال المكلفون بالولايات 669 بلاغاً، منها 529 بلاغاً أُرسلت بصفة مشتركة إلى 151 دولة و54 جهة فاعلة غير حكومية. وشملت البلاغات 249 1 فرداً، منهم 268 أنثى. وورد في عام 2019 ما مجموعه 425 رداً، منها 390 رداً موضوعياً (وشمل هذا العدد ردوداً على بلاغات أرسلت قبل عام 2019). وورد ما مجموعه 336 رداً على بلاغات أُرسلت في عام 2019، منها 302 رد موضوعي (معدل الردود 45,14 في المائة)[2]. وكان هناك أكثر من رد واحد على بعض البلاغات (A/HRC/43/64/Add.1، الفصلان التاسع والعاشر).

9- وصدرت ثلاثة تقارير عن البلاغات في عام 2019 (A/HRC/40/79 وA/HRC/41/56 وA/HRC/42/65). وتُتاح البلاغات المرسلة والردود الواردة في موقع شبكي مخصص للبلاغات. ويتيح هذا الموقع إمكانية الاطلاع على جميع البلاغات المرسلة والردود الواردة منذ الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان. ويسمح الموقع بالبحث عن البلاغات والردود المرتبطة بها الواردة من الحكومات وجهات أخرى بحسب الولاية والبلد والمنطقة الجغرافية والفترة وبحسب التقارير المتعلقة بالبلاغات المقدمة إلى المجلس في دوراته المختلفة منذ عام 2011. وتصبح جميع البلاغات متاحة لعامة الجمهور بعد 60 يوماً والرسائل الأخرى (المتعلقة بمشاريع تشريعات أو تشريعات قائمة أو سياسات أو ممارسات لا تعتبر متوافقة مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان) بعد 48 ساعة عن طريق الموقع الشبكي للبلاغات. وتُنشر أيضاً أي ردود من الحكومات وغيرها من الردود الواردة خلال 60 يوماً في الوقت نفسه.

10- وفي عام 2019، أحال الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي 797 حالة اختفاء قسري مزعومة جديدة إلى دول، وأُحيلت 142 منها في إطار إجرائه العاجل. وتمكن الفريق العامل من توضيح 389 حالة.

11- وأصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 85 رأياً في إطار إجرائه العادي للبلاغات في عام 2019، وبذلك حافظ على الزيادة في عدد الآراء الصادرة منذ عام 2017. وكان هذا أحد التدابير التي اتخذها الفريق العامل لمعالجة القضايا المتراكمة الحالية. وخلال عام 2019، تلقى الفريق العامل معلومات تشير إلى أن 66 شخصاً على الأقل من الأشخاص الذين اعتمد آراء بشأنهم سابقاً قد أطلق سراحهم.

هاء- التواصل الإعلامي والتوعية العامة

12- أصدر المكلفون بالولايات 419 منتجاً إعلامياً، إما بصفة فردية أو جماعية، منها 309 نشرات صحفية، و81 إخطاراً إعلامياً، و29 بياناً إعلامياً، لإذكاء الوعي والتعبير عن قلقهم بشأن مجموعة من قضايا حقوق الإنسان، بما فيها حالات فردية.

(2) في عام 2018، لم يتضمن معدل الردود سوى الردود الموضوعية.

واو- التقارير والدراسات المواضيعية

13- في عام 2019، أصدر المكلفون بالولايات 182 تقريراً: إذ قُدم 136 تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك 62 تقريراً عن زيارات قطرية، و46 تقريراً إلى الجمعية العامة (للاطلاع على قائمة التقارير والمواضيع المعالجة، انظر A/HRC/43/64/Add.1، الفصل الحادي عشر). ولم يقدم اثنان من المكلفين بالولايات تقارير إلى الجمعية العامة لكنهما أجريا جلسة تحاور معها.

14- وقدمت المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية تقريراً بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للولاية واغتنمت الفرصة لاقتراح استراتيجيات للنهوض بالحقوق الثقافية خلال العقد القادم. وقدمت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه تقريراً عن السنوات الخمس والعشرين للولاية تضمن تحليلاً لتطور الولاية والتحديات الراهنة أمامها وسبل مضيها قدماً.

15- وتناولت التقارير المواضيعية التي نُشرت في عام 2019 طائفة من قضايا حقوق الإنسان، مثل أهمية الأماكن العامة لممارسة الحقوق الثقافية والموضوع المتعدد الجوانب المتمثل في مشاركة الجمهور وصنع القرارات في مجالات الحوكمة العالمية وأثر ذلك على إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

16- وتعلقت عدة تقارير بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشملت هذه التقارير تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم الذي ركز على إعمال الحق في التعليم وتنفيذ الهدف 4 في سياق نمو الجهات الفاعلة الخاصة في مجال التعليم (A/HRC/41/37)، وتقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء الذي ركز على أهداف التنمية المستدامة باعتبارها أداة تحويلية محتملة للمضي قدماً في إعمال الحق في الغذاء (A/74/164)، وتقريري المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات اللذين ركزاً على مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (A/74/349) وعلى توصيات عملية من أجل مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (A/HRC/41/41/Add.2). وركزت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كمبوديا وعلى تقييم مدى حماية الأشخاص المعرضين لخطر التخلف عن الركب (A/HRC/42/60 وAdd.1).

17- وتناول مكلفون بولايات مختلفة مسألة الوصول إلى العدالة مراراً وتكراراً: حيث نظرت المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، في مسألة الوصول إلى العدالة بشأن الحق في السكن (A/HRC/40/61)، وتناولت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص المصابين بالمهق بحقوق الإنسان حق الأشخاص المصابين بالمهق في الوصول إلى العدالة (A/HRC/40/62)، ونظرت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية بشكل أعم في مسألة الشعوب الأصلية والعدالة (A/HRC/42/37)، وتناول المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، في جملة أمور، الوصول إلى العدالة في تقريره عن الإفلات من العقاب (A/74/159).

18- واحتل المنظور الجنساني وحقوق الإنسان للمرأة مكانة بارزة في تقارير منها، على سبيل المثال، تقرير عن الأبعاد الجنسانية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أعده الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال (A/HRC/41/43). وعلاوة على ذلك، تناول المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان حالة المدافعات عن حقوق الإنسان (A/HRC/40/60)، وركز الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، على ما يقترن بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة من آثار جنسانية على حقوق الإنسان (A/74/244)، وتناول المقرر الخاص

المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أهمية حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في سياق العنف المنزلي (A/74/148).

19- وركزت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه على نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء ما يُمارس من سوء معاملة وعنف على النساء في خدمات الصحة الإنجابية، مع التركيز على الولادة وعنف التوليد (A/74/137). وأعد الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات تقريراً عن النساء مسلوبات الحرية (A/HRC/41/33). وأخيراً، أعد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين تقريرين، أحدهما عن أثر الهجرة على النساء والفتيات المهاجرات (A/HRC/41/38) والآخر عن الممارسات والمبادرات الجيدة المتعلقة بتشريعات وسياسات الهجرة المراعية للمنظور الجنساني (A/74/191).

20- وكان هناك أيضاً تركيز على الوقاية، حيث ركز تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم على الطرق التي يسهم بها الحق في التعليم في منع الجرائم الفظيعة والانتهاكات الجماعية أو الجسيمة لحقوق الإنسان (A/74/243). وفي هذا السياق، بحث المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار التجارب العملية لبرامج الجبر المحلية (A/HRC/42/45) وتناول مسألة الاعتذار عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني (A/74/147).

21- وتعلقت عدة تقارير بمسائل الهجرة، بما فيها التقريران المذكوران أعلاه للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين (A/HRC/41/38 وA/74/191). ونظرت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي في مسألة تجريم أو قمع تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين واللاجئين الذين يدخلون دولة ما بطريقة غير نظامية (A/HRC/41/44).

22- واحتلت البيئة أيضاً مكانة بارزة، مع تقرير عن تغير المناخ والفقر أعده المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان (A/HRC/41/39 وCorr.1) وتقرير عن الصلة بين الحق في التنمية والحد من مخاطر الكوارث أعده المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية (A/74/163). وركز تقريراً المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة على الحق في تنفس هواء نقي (A/HRC/40/55) وعلى تغير المناخ (A/74/161).

23- وعولجت قضايا ناشئة مثل أثر التكنولوجيات الجديدة على حقوق الإنسان في: تقريري المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، اللذين تناولا المراقبة وحقوق الإنسان (A/HRC/41/35) وخطاب الكراهية على الإنترنت (A/74/486)؛ وتقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية، الذي ركز على حماية واستخدام البيانات المتصلة بالصحة (A/74/277)؛ وتقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، الذي نظر في الفرص والتحديات أمام الحق في حرية التجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات في العصر الرقمي (A/HRC/41/41)؛ وتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، الذي تناول أثر استخدام التكنولوجيات الرقمية في نظم الحماية الاجتماعية على التمتع بحقوق الإنسان (A/74/493).

زاي- المساهمات في وضع المعايير وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

24- ساهم المكلفون بالولايات التالية، ضمن جملة أمور، في توضيح قواعد ومعايير حقوق الإنسان المتصلة بولاياتهم:

(أ) قدم الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مبادئ توجيهية بشأن تقييمات أثر الإصلاحات الاقتصادية على حقوق الإنسان؛

(ب) قدم المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية؛

(ج) قدم المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن إعمال الحق في التنمية على أرض الواقع؛

(د) قدم المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات دراسة عن مفهوم الأقلية في منظومة الأمم المتحدة؛

(هـ) عرض المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً مبادئ بشأن حقوق الإنسان وحماية العمال من التعرض للمواد السامة؛

(و) قدم المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان عناصر لمشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن التأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان؛

(ز) قدمت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً تقريراً عن الأنشطة العالمية والوطنية المضطلع بها لإحياء الذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي.

25- ويعالج المكلفون بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة بانتظام القضايا المواضيعية ذات الاهتمام المشترك من خلال إجراءات فردية أو مشتركة. وفي عام 2019، شملت هذه القضايا، على سبيل المثال، التكنولوجيات الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة، والهجرة، وتغير المناخ. وأُنشئت صفحة شبكية جديدة تبرز الأنشطة المواضيعية الشاملة للإجراءات الخاصة[3]. وتتيح هذه الصفحة إمكانية الاطلاع على جميع التقارير التي كتبها المكلفون بالولايات بشأن تغير المناخ والهجرة والتكنولوجيات الجديدة وأهداف التنمية المستدامة (مصنفة بحسب الهدف). ويُتوخى الاستمرار في ملء هذه الصفحة بقضايا مواضيعية شاملة أخرى.

حاء- المنتديات والمشاورات وحلقات العمل والاجتماعات الأخرى

26- في عام 2019، نظم المكلفون بالولايات أو حضروا أكثر من 100 منتدى ومشاورة واجتماع خبراء وحلقة عمل ونشاط في جميع المناطق، بالتعاون و/أو المشاركة مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص (A/HRC/43/64/Add.1، الفصل التاسع عشر).

27- وعقد المنتدى المعني بقضايا الأقليات دورته الثانية عشرة يومي 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في جنيف، بتوجيه من المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، مع التركيز بشكل خاص على التعليم واللغة وحقوق الإنسان للأقليات. واجتذب المنتدى أكثر من 500 مشارك. وقُدّم تقرير المنتدى إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والأربعين (A/HRC/43/62).

(3) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CrosscuttingThematicIssues.aspx.

28- وعُقد المنتدى السنوي الثامن المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الفترة من 25 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في جنيف، بتوجيه من الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. واجتذب المنتدى أكثر من 400 2 مشارك وسمح بإجراء مناقشة بين الحكومات، والشركات، والمجتمع المدني، والأفراد والمجتمعات المتأثرة، والمنظمات الدولية بشأن الاتجاهات والتحديات والتقدم في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في جميع مناطق العالم. وعُقد منتدى عام 2019 تحت شعار "حان وقت العمل: الحكومات كجهات محفِّزة لاحترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان"، وركز على حث الحكومات على الانتقال من الورق إلى الممارسة لتنفيذ المبادئ التوجيهية تنفيذاً كاملاً. وسيُقدَّم تقرير المنتدى إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والأربعين.

طاء- العمل مع هيئات أخرى من منظومة الأمم المتحدة ومع الآليات الإقليمية

29- سعى المكلفون بالولايات، طوال السنة، إلى توطيد التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع ووكالاتها وبرامجها وصناديقها، ومع الآليات الإقليمية (A/HRC/43/64/Add.1، الفصل العشرون)، بطرق منها إذكاء الوعي بولاياتهم والقيام بأنشطة مشتركة.

30- وواصلت الإجراءات الخاصة العمل مع جهات مختلفة من الجهات صاحبة المصلحة، خصوصاً داخل الأمم المتحدة، لضمان أن يكون لحقوق الإنسان المكان الذي تستحقه داخل المنظومة ولتعزيز أثر عمل الإجراءات الخاصة، لا سيما في سياق الإصلاحات الأخيرة لمنظومة الأمم المتحدة. وعملت اللجنة التنسيقية على وجه الخصوص مع مختلف محاوري الأمم المتحدة على أعلى مستوى بشأن هذه القضايا، وشددت على قدرة الإجراءات الخاصة على الوقاية والإنذار المبكر. وشاركت اللجنة في مناقشات مختلفة بشأن هذه القضايا، بما في ذلك مع وفود في جنيف ونيويورك. ووُجِّدت قنوات الاتصال مع مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة في هذا السياق. وواصلت الإجراءات الخاصة اتخاذ إجراءات مبكرة فيما يتعلق بعدة حالات قطرية، بسبل منها البلاغات والتقارير المقدمة إلى الدول والبيانات والنشرات الصحفية. ومن الأمثلة الجيدة في هذا السياق زيارات المكلفين بالولايات إلى بلدان في حالات ما بعد النزاع أو النزاع أو الأزمات، مثل أوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وأطلقت الإجراءات الخاصة أيضاً إشارات إنذار بشأن التطورات المثيرة للقلق المتعلقة بقضايا مواضيعية، منها مثلاً تغير المناخ، والهجرة، واستخدام مكافحة الإرهاب لتقليص حقوق الإنسان دون مبرر.

31- وعُزِّزت المشاركة مع الكيانات التي يوجد مقرها في نيويورك، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن، وعُزِّز أيضاً العمل مع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في بناء السلام وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بصورة أعم. وجرت بعض التفاعلات غير الرسمية بين المكلفين بالولايات وأعضاء مجلس الأمن. وللمرة الثانية، بعث رئيس اللجنة التنسيقية برسالة إلى جميع أعضاء مجلس الأمن (S/2019/357، المرفق)، يقدم فيها معلومات عن عمل الإجراءات الخاصة في عام 2018 الذي يعتبر ذا صلة بعمل مجلس الأمن فيما يخص القضايا القطرية والمواضيعية. وفي تلك الرسالة، وجه الرئيس الانتباه إلى التقرير السنوي للإجراءات الخاصة الصادر في عام 2018 الذي يبرز دور الإجراءات الخاصة في مجال الوقاية والسلام والأمن، بما في ذلك في سياق الإصلاحات الجارية التي باشرها الأمين العام. وشدد الرئيس على أن الإجراءات الخاصة ترغب في تحسين عملها مع هيئات الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن بهدف زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان باعتبارها عنصراً أساسياً في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

32- وفي تشرين الأول/أكتوبر، شاركت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، في اجتماع بصيغة آريا عقده مجلس الأمن بشأن "الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي في حالات ما بعد النزاع: إدراج نهج شامل إزاء الاتجار بالأشخاص في خطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن".

33- وواصلت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عملها مع الأمين العام ونائب الأمين العام وتعاونت مع فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في أيار/مايو 2019 وأطلقها الأمين العام في حزيران/يونيه 2019. وعقب إطلاق هذه الاستراتيجية، واصلت المقررة الخاصة الدعوة مع كبيرة المستشارين في شؤون السياسات لدى الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، وكيانات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى ضمان الاستدامة الطويلة الأمد للاستراتيجية ووضع تنفيذها على قائمة الأولويات العليا في جميع أركان منظومة الأمم المتحدة.

34- وتضطلع الإجراءات الخاصة بتقييم الدول وتقدم لها توصيات محددة فيما يخص كيفية إدماج حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تناول هذه المسألة في تقاريرها المواضيعية، وتوجيه رسائل مفتوحة، والمشاركة في الاجتماعات، وإثارة مواضيع متعلقة بأهداف التنمية المستدامة خلال الزيارات القطرية. وكان المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية من المشاركين في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في عام 2019.

35- وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، عززت الإجراءات الخاصة أنشطتها المشتركة مع هذه الهيئات. ويتضمن الجدول الوارد في "حقائق وأرقام فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة في عام 2019" (A/HRC/43/64/Add.1، الفصل العشرون) قائمة الهيئات والمنظمات الإقليمية التي تعاونت معها الإجراءات الخاصة. وقد اتخذ هذا التعاون أشكالاً مختلفة، بما في ذلك المشاركة في الاجتماعات ذات الصلة، وإصدار بيانات مشتركة، والاضطلاع بأنشطة مشتركة مثل التقارير والندوات والزيارات المشتركة.

36- واستمر تنفيذ خارطة الطريق التي وافقت عليها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2018 وخريطة طريق أديس أبابا التي وافقت عليها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

37- وقررت الإجراءات الخاصة تقديم وثيقة قصيرة قبل تقديم تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان تبرز فيها القضايا الرئيسية المثارة والعناصر التي ترحب بآراء الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأنها. والهدف من المبادرة، التي رحب بها بعد ذلك رئيس المجلس في بيانه PRST/13/1، هو تعزيز التفاعل أثناء حوارات الإجراءات الخاصة مع المجلس.

ياء- أنشطة المتابعة

38- واصلت البعثات الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) وأفرقة الأمم المتحدة القطرية استخدام التوصيات الصادرة عن نظام الإجراءات الخاصة، لا سيما في أعقاب الزيارات القطرية. ويتضمن الفهرس العالمي لحقوق الإنسان جميع التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان فيما يخص البلدان والمرتبطة أيضاً بأهداف التنمية المستدامة.

39- وواصل المكلفون بالولايات إعطاء الأولوية لمتابعة وتنفيذ تقييماتهم واستنتاجاتهم وتوصياتهم. وأصدروا 188 رسالة متابعة للحالات التي سبقت إحالتها إلى الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، وملاحظات على تقارير البلاغات، ونشرات صحفية للمتابعة. وأجروا أيضاً زيارات متابعة وأرسلوا استبيانات وقدموا تقارير لمتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة بعد الزيارات القطرية وعقدوا اجتماعات ومشاورات للخبراء. وترد قائمة غير حصرية لأنشطة المتابعة في "حقائق وأرقام فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة في عام 2019" (A/HRC/43/64/Add.1، الفصل الثالث عشر).

40- وشددت اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة على أهمية المتابعة مع مختلف الممثلين الرفيعي المستوى لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما في سياق النظام الجديد للمنسقين المقيمين والدور الذي يمكنهم الاضطلاع به لضمان أن تدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية تنفيذ التوصيات الصادرة عن الإجراءات الخاصة. وتواصل التعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي لضمان بذل جهود متضافرة من أجل تنفيذ التوصيات.

كاف- التعاون مع الإجراءات الخاصة

41- إن مسألة تعاون الدول وتقييم مدى هذا التعاون هي أولوية من الأولويات المكرسة بالنسبة للإجراءات الخاصة. ويتضمن هذا التقرير معلومات محسنة عن حالة تعاون الدول، بما يشمل عدد الدعوات الدائمة، وعدد الزيارات في عام 2019، وعدد الزيارات في السنوات الخمس الماضية[4]، والدول التي لم تتلق زيارات قط، وعدد البلاغات بحسب البلد والردود الواردة (A/HRC/43/64/Add.1، الفصلان العاشر والخامس عشر). ويجري بانتظام تحديث المعلومات المتاحة على الإنترنت بشأن حالة الزيارات القطرية والطلبات ذات الصلة[5].

42- وبرزت تطورات إيجابية، مثل تسجيل سبع دعوات دائمة (من أوزبكستان، وتركمانستان، وتيمور - ليشتي، وجزر القمر، وجنوب السودان، وسانت لوسيا، وماليزيا)، وقبلت إحدى الدول عدة زيارات لأول مرة (فانواتو) وتلقت دولتان زيارات لأول مرة (زمبابوي وليسوتو) (A/HRC/43/64/Add.1، الفصل السابع). وفتحت دول لم تقبل الزيارات لفترة طويلة أبوابها للمكلفين بالولايات. وانخفض عدد الدول التي لم تتلق قط أي زيارة من أحد المكلفين بالولايات إلى 22 دولة (تلقت 16 منها طلبات للزيارة). وفي كل سنة، تجري الإجراءات الخاصة في المتوسط حوالي 80 زيارة إلى دول مختلفة. وتُظهر التغطية الجغرافية للزيارات التي جرت في عام 2019 أن المكلفين بالولايات يزورون جميع المناطق بطريقة متوازنة. وقد تلقت بعض الدول أكثر من زيارة واحدة في السنة من مكلف بولاية مواضيعية، وتلقت 19 دولة خمس زيارات أو أكثر في السنوات الخمس الماضية (الأرجنتين، وأستراليا، وإكوادور، وأوكرانيا، والبرازيل، وتونس، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وسري لانكا، والسلفادور، وفيجي، وكندا، وماليزيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان).

43- وفيما يتعلق بالولايات القطرية، فإن بعض البلدان، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وكمبوديا، والسودان، والصومال، ومالي، سمحت للمكلفين بالولايات القطرية بالدخول، في حين أن إريتريا، وإسرائيل، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وميانمار

(4) تغطي المعلومات المتعلقة بالسنوات الخمس الماضية في هذا التقرير الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2015 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(5) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CountryandothervisitsSP.aspx.

لم تقبل زيارة المكلفين بالولايات القطرية. وحتى في مثل هذه الحالات، كانت هناك بعض الاختلافات، حيث رفضت بعض الدول أي تعاون مع المكلفين بالولايات بينما تعاونت دول أخرى معهم خارج نطاق الزيارات القطرية.

44- وبينما كرست بعض الدول جهوداً كبيرة لتطوير التعاون البناء مع المكلفين بالولايات، استمرت دول أخرى في رفض زياراتهم أو لم تقبل سوى قلة مختارة منهم. ولم يتلق 60 بلداً حتى الآن أي زيارة في إطار أي إجراء من الإجراءات الخاصة خلال السنوات الخمس الماضية، على الرغم من تلقي 39 بلداً منها طلباً واحداً على الأقل للزيارة. ولم يقبل اثنا عشر بلداً الزيارة رغم وجود خمسة طلبات أو أكثر لم يبت فيها بعد خلال الفترة نفسها. ويمكن أن يكون التعاون أيضاً جزئياً أو انتقائياً. وعلى سبيل المثال، لم تتعاون بعض الدول إلا مع عدد قليل من الإجراءات الخاصة المختارة، أو ردت على البلاغات لكنها لم تقبل الزيارات على الرغم من توجيه دعوات دائمة.

45- ويشكل قبول الزيارة مجرد بداية لعملية تعاون تشمل العمل البناء قبل الزيارة وأثناءها وبعدها، واحترام اختصاصات هذه الزيارات وتنفيذ التوصيات الصادرة عن المكلفين بالولايات. وفي بعض الحالات، واجه المكلفون بالولايات تحديات فيما يتعلق بمنحهم حرية التنقل اللازمة أثناء الزيارة وإمكانية الوصول إلى الضحايا والمجتمع المدني المستقل في إطار من الخصوصية، على النحو المبين في الاختصاصات، مما أدى في بعض الحالات إلى تعليق أو تأجيل الزيارة. ويراعي تقييم تعاون الدول أيضاً الجوانب الأخرى لعمل الإجراءات الخاصة، مثل البلاغات وردود الدول عليها.

46- واتفق المكلفون بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة، في اجتماعهم السنوي السادس والعشرين، على ضرورة تناول الحالة المختلفة لكل طلب من طلبات الزيارة القطرية بمزيد من التفصيل من أجل السماح بإجراء تقييم أدق لمدى التعاون بين المكلفين بالولايات والدول. وبمساعدة المفوضية السامية، أُعدت بعد ذلك صفحة شبكية جديدة توفر معلومات أكثر تفصيلاً عن حالة تحضير الزيارات القطرية وإتمامها. وتوفر هذه الصفحة أيضاً معلومات عن الإجراءات التي اتخذها المكلفون بالولايات والدول المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الاتفاق على أن يستعرض المكلفون بالولايات، إما هم أنفسهم أو أسلافهم، مرة واحدة في السنة قائمة طلبات الزيارات القطرية المعلقة المرسلة إلى الدول، وأن يرسلوا رسائل تذكير إلى الدول التي لا تزال زيارتها أولوية من الأولويات بالنسبة للمكلف بالولاية.

47- ومن دواعي القلق الشديد أن عدداً من المكلفين بالولايات قد تعرضوا مرة أخرى لهجمات علنية وشخصية بسبب اضطلاعهم بعملهم. فالتحريض على الكراهية والعنف ضد مكلف بولاية أمر غير مقبول.

48- وينبغي أن يوفر مجلس حقوق الإنسان حيزاً لمناقشة القضايا المتعلقة بالتعاون، بما يشمل التحديات والقصص والأمثلة الجيدة للتعاون. وفي هذا السياق، بدأت الإجراءات الخاصة في توثيق القصص والأمثلة الجيدة التي تبين تأثير عملها لتوضيح الطرق المختلفة التي تساهم بها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على جميع المستويات. ويُظهر التجميع غير الحصري للأمثلة التي جُمعت حتى الآن أن هذا التأثير يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة. ويمكن أن يؤدي، على سبيل المثال، إلى مراجعة قانون، أو اعتماد قرار سياسي جديد، أو تغيير في موقف بلد تجاه قضية معينة، أو نتائج إيجابية لصالح أفراد معينين، أو توثيق انتهاك معين لحقوق الإنسان ووضع حد له، أو تقديم مساهمة ناجحة في عمليات الأمم المتحدة، مثل تلك المتعلقة بالهجرة وتغير المناخ، أو وضع معايير جديدة، أو، بشكل أعم، إذكاء

الوعي بقضية من قضايا حقوق الإنسان وتيسير الحوار والدعوة بشأن هذه القضايا. وتُتاح هذه القصص الجيدة على صفحة شبكية مخصصة[6] ستُحدَّث بانتظام.

ثالثاً- اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة

49- واصلت اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة، في عام 2019، تيسير التنسيق فيما بين المكلفين بالولايات والتفاعل مع طائفة من الجهات صاحبة المصلحة. وواصلت بذل الجهود من أجل الاستجابة للطلبات الواردة من المكلفين بالولايات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، والعمل بوصفها الهيئة الرئيسية التي تمثل الإجراءات الخاصة، وذلك بسبل منها تعزيز إبراز نظام الإجراءات الخاصة. ونظمت اللجنة اجتماعات مباشرة ثلاث مرات في السنة.

50- وعقدت اللجنة التنسيقية مشاورات مع طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيهم الأمين العام، وكبيرة المستشارين في شؤون السياسات، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، والعديد من كبار ممثلي إدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، بما في ذلك مكتب دعم بناء السلام، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنسقون المقيمون، وأعضاء مجلس الأمن، وأعضاء لجنة بناء السلام، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمجتمع المدني.

51- وعُقدت اجتماعات مع رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيس اللجنة الثالثة لإذكاء الوعي بالمسائل المتصلة بالإجراءات الخاصة ومساهماتها في العمليات الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت اللجنة التنسيقية مع الفريق الاستشاري في إطار إجراءات اختيار المكلفين بالولايات.

52- وشاركت اللجنة التنسيقية في اجتماعات مختلفة تتعلق بمجلس حقوق الإنسان ومكانة حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة ورئيسها سلسلة من الاجتماعات مع الوفود ومجموعات الوفود للإبقاء على الحوار وتوفير حيز حيث يمكن مناقشة القضايا المتعلقة بالإجراءات الخاصة. وجرت محادثات غير رسمية مع الدول ومنظمات المجتمع المدني وجهات أخرى من الجهات صاحبة المصلحة في 24 أيار/مايو و16 كانون الأول/ديسمبر 2019. وبالتعاون مع الدول ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، عقدت اللجنة أيضاً حدثاً بشأن "التحسين المستمر للنظام وأثر عمل الإجراءات الخاصة - تبادل الأمثلة" في 2 أيلول/سبتمبر. وأدت الجهود المستمرة المبذولة لمعالجة الشواغل التي أثارتها الجهات صاحبة المصلحة إلى إدخال تعديلات وتحسينات على النظام.

53- وفي أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر 2019، اجتمعت اللجنة التنسيقية في جنيف لمناقشة القضايا المتعلقة بنظام الإجراءات الخاصة ككل. وركزت اللجنة على عمل نظام الإجراءات الخاصة والمسائل ذات الصلة، ولا سيما حالات تضارب المصالح، واستقلال الإجراءات الخاصة، والبلاغات، وأعمال الترهيب والانتقام، والهجمات الشخصية على المكلفين بالولايات، والتعاون مع الدول الأعضاء، وحالة نظام الإجراءات الخاصة ومدى بروزه داخل الأمم المتحدة. وناقشت اللجنة أيضاً سبل تعزيز تأثيرها وإبرازها. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة تقديم توجيهات بشأن المسائل المتعلقة باستقلال الإجراءات الخاصة ومدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وفقاً للإجراء الاستشاري الداخلي.

(6) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/SPGoodStories.aspx.

54- وترد مجموعة كاملة من القواعد والمبادئ التوجيهية التي تنظم عمل الإجراءات الخاصة في مدونة قواعد السلوك ودليل العمليات والمبادئ التوجيهية الإضافية التي وُضعت على مر السنين. ويلتزم المكلفون بالولايات باحترامها. وتؤدي اللجنة التنسيقية دوراً تيسيرياً في هذا السياق، وتعمل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة بشكل فردي أو في مجموعة. ويوفر الإجراء الاستشاري الداخلي قناة رسمية أكثر لتقديم الشكاوى. وجميع التفاصيل المتعلقة بكيفية استخدام الإجراء علنية ومتاحة على الموقع الشبكي للمفوضية السامية[7]. وخلال عام 2019، درست اللجنة 12 طلباً قدمتها دول أو منظمات من المجتمع المدني أو مكلفون بولايات من خلال الإجراء. وتندرج الطلبات ضمن ثلاث فئات: (أ) المكلفون بالولايات الذين يلتمسون المشورة بشأن الأنشطة المتوخاة؛ (ب) وحالات محددة تحيلها الدول؛ (ج) وحالات تسلط الضوء على قضايا سياساتية أو نظامية ينبغي أن يعالجها النظام. وبشكل أكثر تحديداً، تتعلق المسائل المثارة باحتمال تضارب المصالح، والسرية، والتوضيحات المتصلة بإجراء تقديم البلاغات (ولا سيما "الرسائل الأخرى")، والهجمات على المكلفين بالولايات، وإصدار النشرات الصحفية، وتحرير التقارير، والتعاون مع الآليات الإقليمية، ومصداقية المصادر، والمشاركة في المؤتمرات الأكاديمية. وقد ساعد اتصال عدد من الجهات صاحبة المصلحة باللجنة لتقديم مقترحات أو إثارة مسائل أو مخاوف، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، على تنقيح أساليب العمل وتوضيح القضايا.

55- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اجتمعت اللجنة التنسيقية في نيويورك لتعزيز تواصلها مع النظراء في الأمم المتحدة. وركز الاجتماع على سبل زيادة أثر عمل الإجراءات الخاصة داخل المنظومة، وتعزيز تعاون اللجنة مع الهيئات الحكومية الدولية وهيئات أخرى في الأمم المتحدة، وتعزيز مساهمة المكلفين بالولايات في النهوض بحماية حقوق الإنسان من خلال الإصلاحات الحالية للأمم المتحدة. وقد تعاونت الإجراءات الخاصة مع هيكل بناء السلام على مر السنين بطرق منها، على سبيل المثال، تبادل المعلومات بشأن الزيارات القطرية وإسداء المشورة بشأن الحالات القطرية أو المجالات المواضيعية. ولأن مثل هذا التعاون يحدث على أساس مخصص أو على أساس كل حالة على حدة، فقد نظمت المفوضية السامية ومكتب دعم بناء السلام جلسة مع اللجنة في عام 2019 لتحديد المداخل المواضيعية والقطرية من أجل زيادة التعاون والتضافر.

56- وقد قدم رئيس اللجنة التنسيقية إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير الاجتماع السنوي الخامس والعشرين للإجراءات الخاصة، الذي تضمن حقائق وأرقام بشأن الإجراءات الخاصة في عام 2018 ومعلومات عن إنجازات نظام الإجراءات الخاصة (A/HRC/40/38 وAdd.1).

57- ونفذت اللجنة التنسيقية طرائق الإفصاح عن الدعم الخارجي الوارد عن طريق المفوضية أو خارجها. وطلبت اللجنة من المكلفين بالولايات تقديم معلومات عن الدعم الخارجي الوارد في عام 2019. ووردت ردود من 61 مكلفاً بولاية، أشار 31 منهم إلى أنهم تلقوا دعماً خارجياً، بينما لم يتلق 30 منهم أي دعم من هذا النوع. ويكون الدعم في الغالب ذا طبيعة عينية، بما في ذلك المساعدة البحثية والسماح لهم باستخدام مرافق مؤسساتهم الأصلية، والدعم المالي، مثل الدعم المقدم في سياق أنشطة أو بحوث محددة، إلى جانب الدعم الإداري. وكان الدعم المالي في معظم الحالات مقدماً من الحكومات أو المؤسسات أو الهيئات الأصلية للمكلفين بالولايات (A/HRC/43/64/Add.1، الفصل الرابع عشر).

(7) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/CoordinationCommittee/Pages/InternalAdvisoryProcedure.aspx.

رابعاً- أعمال الترهيب والانتقام

58- واصلت الإجراءات الخاصة تناول القضايا المتعلقة بأعمال الترهيب والانتقام، ليس فيما يتعلق بعملها فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة الأوسع في مجال حقوق الإنسان. وفي عام 2019، واصل المكلفون بالولايات استخدام البلاغات (30) والبيانات العامة والنشرات الصحفية والتقارير والاجتماعات مع العديد من الجهات صاحبة المصلحة للتعبير عن قلقهم البالغ إزاء جميع هذه الأعمال.

59- وتضمن أحدث تقرير للأمين العام عن الجهود المبذولة للتصدي لأعمال الترهيب والانتقام ضد من يسعى إلى التعاون، أو من تعاون، مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان (A/HRC/42/30) معلومات عن 23 حالة جديدة تشمل 28 دولة تناولتها الإجراءات الخاصة ومتابعة 17 حالة مدرجة في تقارير سابقة على أساس عمل الإجراءات الخاصة المستمر. وتناولت الإجراءات الخاصة أيضاً القضايا المتعلقة بضمان الوصول إلى الأمم المتحدة وأعربت عن شواغل بشأن الدور الذي تؤديه اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في هذا السياق.

خامساً- الاجتماع السادس والعشرون للإجراءات الخاصة

60- عُقد الاجتماع السنوي السادس والعشرون للإجراءات الخاصة في جنيف في الفترة من 17 إلى 21 حزيران/يونيه 2019. وركز الاجتماع على القضايا الاستراتيجية والسياساتية في ضوء التحديات التي يواجهها نظام حقوق الإنسان بوجه عام ونظام الإجراءات الخاصة بوجه خاص. وقرر المكلفون بالولايات تحديث دليل العمليات، وفي هذا السياق، أجروا مناقشات بشأن تعاون الدول، بما يشمل الزيارات القطرية، والأعمال الانتقامية بسبب التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، والمسائل المتعلقة بقدرة المكلفين بالولايات على التعبير عن أنفسهم علناً، على وجه التحديد من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، تناولوا القضايا المتعلقة بالهجمات على المكلفين بالولايات ومحاولات تقويض نظام الإجراءات الخاصة، والأمن الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة والفضاء السيبراني، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين مع التركيز بشكل خاص على أهداف التنمية المستدامة. ونوقش أيضاً دور الإجراءات الخاصة في الوقاية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المكلفون بالولايات مشاورات مع نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس حقوق الإنسان وممثلين عن الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ألف- اللجنة التنسيقية

انتخاب أعضاء اللجنة التنسيقية للفترة 2019-2020

61- انتُخبت عضو الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، أنيتا راماساستري، رئيسة للجنة التنسيقية. وانتُخب الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية فيكتور مادريغال - بورلوز، مقرراً للاجتماع السنوي وعضواً في اللجنة التنسيقية. أما الأعضاء الآخرون المنتخبون فهم: المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، جافيد رحمان؛ والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، كليمون نيالتسوسي فولي؛ وعضو الفريق

العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، لي تومي. وظل الرئيس المنتهية ولايته للجنة التنسيقية، المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، داينيوس بوراس، عضواً بحكم منصبه للسنة التالية.

باء- القضايا المواضيعية وأساليب العمل

1- دور الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة في مجال الوقاية

62- أجرى المكلفون بالولايات مناقشة مع عضو فريق المقررين المعني بالوقاية الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان، بابلو دي غريف، وكبيرة المستشارين في شؤون السياسات، آنا ماريا مينينديز بيريز، بشأن دور الوقاية الذي تضطلع به الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة. وأشاروا إلى أهمية تحسين التآزر بين الأركان الثلاثة للأمم المتحدة من أجل تعزيز منع نشوب النزاعات وتعزيز الدعم المقدم في هذا الصدد. وأوضحوا أن من الضروري بالقدر نفسه تعزيز التعاون بين جنيف ونيويورك. وفي إطار النظام المعدَّل الخاص بالمنسقين المقيمين، يؤدي المنسقون المقيمون دوراً قانونياً وأخلاقياً جديداً فيما يتعلق بمنع الأزمات على المستوى الوطني، مما قد يحدث تغييرات هامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي بحث مسألة أن المنع ما زال لا يُفهم إلا في سياق النزاعات في أغلب الأحيان.

63- وقُدِّم موجز عن الكيفية التي تساهم بها الإجراءات الخاصة في دور الأمم المتحدة الوقائي وكيف يمكن أن تنتقل بصورة جماعية من أداء وظيفة الإنذار المبكر إلى اتخاذ إجراءات مبكرة، بسبل منها تقديم المساعدة في وضع استراتيجية وقائية. وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، أشار المكلفون بالولايات إلى التحديات الخاصة بكل بلد في مجال منع انتهاكات حقوق الإنسان وإلى إشارات الإنذار المبكر التي أرسلت لكن لم تتخذ بشأنها أي إجراءات في الوقت المناسب. ولذلك، كرروا دعوتهم إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ودعوا أيضاً إلى الوصول إلى هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة وإلى كيانات مثل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام. وأشاروا إلى أنه من أجل ضمان الوقاية، لا يزال من المهم اتباع نهج من القاعدة إلى القمة لا يشمل الجهات المسؤولة فحسب، بل أيضاً القطاع الخاص.

2- المسائل المتصلة بالأمن الرقمي

64- نظر المكلفون بالولايات في ضمانات أمن البيانات التي وفرتها لهم المفوضية السامية من أجل ضمان الأمن الرقمي في عملهم اليومي. وأُطلعوا على بروتوكولات الأمن المختلفة التي يجب اتباعها والتوجيهات المتعلقة بالتطبيقات البرمجية الموثوقة التي اعتمدتها الأمم المتحدة. وبُحثت خيارات من أجل اتصالات أفضل وأكثر أمناً مع الجهات صاحبة المصلحة. واتفق المكلفون بالولايات على ضرورة إذكاء الوعي بالأمن الرقمي وتوفير تدريب مخصص بشأن هذه المسألة لهم وللموظفين الداعمين للولايات.

3- الفرص والتحديات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والفضاء السيبراني

65- ناقش المكلفون بالولايات، إدراكاً منهم لإمكانات التكنولوجيات الجديدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات، الفرص والتحديات المطروحة. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تساعد في الرصد والتحقيق والإبلاغ، لكن يمكنها أيضاً أن تقوض الحيز المدني وتنشر خطاب الكراهية وتحرض على العنف وتنشر المعلومات المضللة. وتشكل التكنولوجيات الجديدة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي خطراً على الخصوصية بسبب المراقبة المعززة واستخدام البيانات البيومترية والتحديد الرقمي للهوية. ويمكن أن تؤدي أيضاً إلى سياسات تمييزية بشأن الحصول على خدمات الصحة والعمالة

والعدالة، وإلى إدامة التهميش القائم على النوع الاجتماعي والتنميط العرقي. وبدعم من المفوضية السامية، يتعين على المكلفين بالولايات أن يعملوا بشراكة مع المؤسسات الأكاديمية لمساعدة شركات التكنولوجيا في تنفيذ مسؤوليتها عن دعم حقوق الإنسان، وفي تطوير المنتجات والخدمات التي ليس لها تأثير سلبي في حقوق الإنسان.

66- واتفق المكلفون بالولايات على أن لديهم دوراً حاسماً في توثيق الحالات التي تُستخدم فيها تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات وتقديم خدمات تؤثر في حقوق الإنسان. واتفقوا أيضاً على أنهم بحاجة إلى تحليل القوانين الحالية (داخل وعبر القطاعات)، وتطوير قدرة الأفراد والمجموعات على الوصول إلى سبل الانتصاف، وتضمين تحليلاتهم الكيفية التي تستخدم بها التكنولوجيا في القرارات والخدمات التي تؤثر في حقوق الإنسان بصورة مباشرة.

4- التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين – التركيز على أهداف التنمية المستدامة

67- شاركت في المناقشة عدة وكالات من وكالات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في جنيف (منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) وفي نيويورك (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب التنسيق الإنمائي). وعقب تنفيذ إصلاحات نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، فُتحت فرص استراتيجية للتعاون مع الإجراءات الخاصة على نطاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، أظهرت إحصاءات عامي 2017 و2018 أن هذا التعاون لم يتحقق بعد على نحو كامل. وقد استندت أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى توصيات الإجراءات الخاصة لإثراء تحليل الأمم المتحدة المتعلق بتنفيذ وأنشطة البرامج. ومع ذلك، اتفق المشاركون في المناقشة على ضرورة المزيد من العمل لضمان متابعة منهجية للتوصيات، بما فيها التوصيات المتعلقة بتقديم دعم أساسي للزيارات القطرية التي يجريها المكلفون بالولايات.

68- وكانت هناك إشارة إلى الأمين العام، الذي شرع في عملية لوضع سياسة وخطة عمل وإطار للمساءلة في الأمم المتحدة من أجل تعزيز إمكانية الوصول وتعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق المنظومة. وقد استفادت عملية وضع الإطار من التوجيه الفعال للمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

69- وعلاوة على ذلك، تعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية والوكالات التي يوجد مقرها في جنيف على تعزيز فهم الجهات صاحبة المصلحة للتحولات الهيكلية اللازمة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إطار لحقوق الإنسان. وسعت هذه الأفرقة إلى تعزيز التعاون في هذا الصدد مع المكلفين بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وتقرَّر أن ينظر المكلفون بالولايات في سبل تعزيز التعاون مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بأهداف التنمية المستدامة.

5- تعاون الدول، بما في ذلك بشأن الزيارات القطرية

70- تناول المكلفون بالولايات المسائل المتعلقة بالتعاون مع الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وحالات الاعتداء الشخصي على المكلفين بالولايات. وسُلِّط الضوء على أهمية اتباع نهج متسق ومنسق. وفي ضوء الحوادث التي وقعت في السنوات السابقة، وافق المكلفون بالولايات على تبادل المزيد من المعلومات بشأن التعاون، أو عدم التعاون، الذي تبديه الدول أثناء الزيارات.

6- أعمال الترهيب والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

71- أُطلع المكلفون بالولايات على إحصائيات واتجاهات بشأن حالات الترهيب والانتقام التي تستهدف من يتعاونون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، والتي عالجها مكلفون بولايات، وناقشوا أيضاً سبل تعزيز تصديهم للأعمال الانتقامية تماشياً مع المبادئ التوجيهية الداخلية التي اعتمدوها في عام 2014. وأُشير إلى ضرورة تسجيل المعلومات المتعلقة بالحالات والتدابير المتعلقة بالإجراءات الخاصة من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة. وأُشير أيضاً إلى الرسالة المؤرخة 20 حزيران/يونيه 2019 التي أرسلتها اللجنة التنسيقية إلى اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية بشأن عملية الاعتماد[8].

7- المسائل المتعلقة بقدرة المكلفين بالولايات على التعبير عن أنفسهم علناً

72- ناقش المكلفون بالولايات المسائل المتعلقة بقدرة المكلفين بالولايات على التعبير عن أنفسهم علناً، على سبيل المثال في بيانات نهاية المهمة والنشرات الصحفية ووسائل التواصل الاجتماعي أثناء الزيارات القطرية. وناقشوا القواعد والتوجيهات الحالية بشأن هذه المسألة واتفقوا على مراجعة دليل العمليات لتناول أفضل الممارسات المتعلقة بالتعبير عن آرائهم في وسائل التواصل الاجتماعي وبيانات نهاية المهمة والنشرات الصحفية، فضلاً عن المسائل الأخرى التي أثارتها الدول. وأقروا بأن أشكال التواصل الجديدة، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، تطرح تحديات للجميع وبأنه ينبغي لهم بحث وتشجيع أفضل الممارسات بشأن استخدام هذه الأشكال من التواصل.

73- وبصورة أكثر تحديداً، اتفق المكلفون بالولايات على وجوب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة تتفق مع مدونة قواعد السلوك ومع اللوائح السارية الموجودة في دليل العمليات ومع اختصاصات الزيارات القطرية. وباستثناء الحالات العاجلة، لن يرسل المكلفون بالولايات بلاغات أو نشرات صحفية إلى البعثات بعد ساعات العمل، وذلك مع مراعاة الحاجة أيضاً إلى ضمان وقت كاف لاطلاع العواصم على نية صاحب الولاية إصدار نشرة صحفية. وفيما يتعلق ببيانات نهاية المهمة، جدد المكلفون بالولايات التزامهم بتبادل هذه البيانات وأي نشرات صحفية ذات الصلة مع الدول التي تلقت الزيارة قبل نشرها. وقرر المكلفون بالولايات دراسة موضوع طول البيانات في إطار مراجعتهم الداخلية لدليل العمليات، لكن نظراً لطبيعتها الأولية والوقت المحدود المتاح للدول من أجل الرد، ينبغي ألا تكون البيانات جد طويلة أو جد مفصلة.

8- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

74- أبلغ ممثلو فريق الاتصالات التابع للمفوضية السامية المكلفين بالولايات بأدوات التواصل الاجتماعي المتاحة لهم. ولاحظوا أنه منذ إطلاق حساب تويتر الخاص بالإجراءات الخاصة، سجل هذا الحساب زيادة 500 متابع في الشهر. وتُستخدم المنصة للتعريف بعمل الإجراءات الخاصة ومساهمتها في حقوق الإنسان. وأطلع المكلفون بالولايات فريق وسائل التواصل الاجتماعي على تجاربهم وخلصوا إلى أنهم بحاجة إلى توجيهات واستراتيجية شاملة بشأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

(8) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/SP/CC_Chair_letter_to_NGO_Committee_20062019.pdf.

جيم- المشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة

1- نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

75- تناولت نائبة المفوضة السامية التحديات التي تواجه نظام حقوق الإنسان ككل، ولا سيما آليات حقوق الإنسان. وشملت هذه التحديات الأعمال الانتقامية ضد من يتعاونون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وخفض الدعم المالي الذي يُقدَّم من الميزانية العادية، والهجمات الشخصية على الخبراء المستقلين، والعمليات السياسية التي تسعى إلى السيطرة على نظام الإجراءات الخاصة أو جعله غير فعال. وحذرت نائبة المفوضة السامية المكلفين بالولايات من ترك المجال لمثل هذه الأعمال ونصحتهم بدعم النظام. ودعت أيضاً إلى أن يكون نظام الإجراءات الخاصة مفتوحاً أمام التحسينات حيثما أمكن ذلك من أجل خدمة الجهات صاحبة المصلحة بالطرق الأكثر فعالية وكفاءة.

2- رئيس مجلس حقوق الإنسان

76- أشار رئيس مجلس حقوق الإنسان إلى التحديات التي يواجهها النظام والتي لا تعزى إلى أزمة الميزانية فحسب بل أيضاً إلى شعور عام بالتراجع في مجال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وشدد على الإسهام القيم للإجراءات الخاصة في المجلس والنظام الدولي لحقوق الإنسان ككل. وشدد على أهمية أن تُبقي الإجراءات الخاصة على أعلى المعايير المتوقعة منها كأفضل طريقة للحفاظ على الثقة في النظام. وذكر أنه ينبغي للمكلفين بالولايات أن يقدموا تقاريرهم في الوقت المحدد ليتسنى فهمها فهماً صحيحاً، لا سيما من خلال ترجمتها على النحو المناسب.

77- وقال المكلفون بالولايات إنهم يريدون إذكاء وعي عامة الجمهور بمساهماتهم في مجال حقوق الإنسان. والواقع أنهم لاحظوا أن العديد من الجهات الفاعلة الدولية ليست على علم تام بالدعم الذي يمكن أن يقدمه المكلفون بالولايات. ومثلما لاحظ رئيس المجلس، فقد لاحظوا هم أيضاً عدم وجود تزامن بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما مع الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكّروا الرئيس بأن لديهم، إلى جانب عملهم المواضيعي، دوراً يؤدونه في التطوير المؤسسي للمجلس.

3- تبادل الآراء مع الدول الأعضاء

78- افتتحت رئيسة اللجنة التنسيقية المنتخبة حديثاً تبادل الآراء مع الدول الأعضاء. وتحدثت الرئيسة في ملاحظاتها الاستهلالية[9] عن دور ومسؤوليات الإجراءات الخاصة، وسلطت الضوء على سلسلة من التحسينات والتطورات الإيجابية المتعلقة بنظام الإجراءات الخاصة، وما يواجهه النظام من تحديات ومحاولات لتقويضه، وعدة قرارات معتمدة بتوافق في الآراء خلال الاجتماع السنوي بشأن أساليب العمل وبشأن إعلان اعتمده المكلفون بالولايات. وحثت الدول على مضاعفة دعمها للولايات المستقلة لمجلس حقوق الإنسان. وأكدت أن الإجراءات الخاصة تعمل باستمرار على التحسين الذاتي وترحب بالتعليقات التي تهدف إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان.

79- وأبلغت الرئيسة الدول بقرار تحديث دليل العمليات ليتناول أفضل الممارسات المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي وبيانات نهاية المهمة والنشرات الصحفية وغيرها من المسائل التي عُرضت على نظر المكلفين بالولايات. وفي الحوار الذي أعقب ذلك، أعرب المشاركون عن دعمهم لعمل الإجراءات الخاصة وعن أهمية التعاون معها. وأعربت بعض الدول عن شواغلها فيما يتعلق بالنزاهة وشددت على

(9) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/SP/AMeetings/26thMeeting/26thAnnualMeeting_Chair_remarks21June2019.pdf.

ضرورة التقيد الصارم بمدونة قواعد السلوك. وبموازاة ذلك، أُكِّدت الحاجة إلى استخدام مصادر معلومات موثوقة ومتنوعة. وقد أثيرت عدة مسائل إجرائية تتعلق، على سبيل المثال، بالفترات بين البلاغات والنشرات الصحفية، فضلاً عن إتاحة الفرصة للدول من أجل تقديم رد.

80- وتبادل المكلفون بالولايات معلومات بشأن بعض التحديات التي يواجهونها، بما في ذلك عدم التعاون، كما يتجلى في عدم الرد على البلاغات وطلبات الزيارات القطرية، والهجمات المباشرة على المكلفين بالولايات، والموارد المحدودة. وشجعت عدة دول المكلفين بالولايات على تعزيز تعاونهم التقني في حين أكدت دول أخرى محدودية موارد الإجراءات الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، أُدينت مراراً وتكراراً أعمال الانتقام والترهيب التي تستهدف من يتعاونون مع المكلفين بولايات.

4- المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

81- أعرب ممثلو منظمات المجتمع المدني عن تقديرهم لعمل الإجراءات الخاصة، ولا سيما دورهم كجسر بين مجلس حقوق الإنسان وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان على أرض الواقع. وأثار عدد من الممثلين مخاوف بشأن الوضع المالي الحالي وانخفاض الموارد المخصصة للمكلفين بالولايات. وأكد أعضاء المجتمع المدني دعمهم للإجراءات الخاصة وأعربوا عن قلقهم بشأن التهديدات التي يتعرض لها استقلال النظام. وعلاوة على ذلك، أثير عدد من قضايا حقوق الإنسان الجوهرية.

82- ورحب ممثلو منظمات المجتمع المدني بقرار عام 2018 المتعلق بنشر البلاغات بعد فترة السرية وتزايد فرص الدعوة المرتبطة بها. ودعوا مع ذلك إلى تقديم مزيد من التعليقات لمن يقدمون معلومات إلى الإجراءات الخاصة. ورُحب أيضاً بالخطوات المتزايدة التي اتخذها المكلفون بالولايات للتصدي للأعمال الانتقامية.

83- وشكر المكلفون بالولايات المجتمع المدني على ما يقدمه لهم من دعم متواصل أثناء اضطلاعهم بولاياتهم وعلى ما يبديه من قلق مشترك بشأن تضاؤل الموارد. وكرروا الإعراب عن قلقهم إزاء الأعمال الانتقامية وأكدوا التزامهم بدعم المجتمع المدني في هذا الصدد. وعلق المكلفون بالولايات أيضاً على التراجع العام في مجال حقوق الإنسان. وأخيراً، أكدوا الدور الرئيسي الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.